١٤ — وتناشد السلطة القائمة بالادارة الغاء الأمر التشريعي رقم ٢٢١/٢٩٦ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٠، لتأمين عدم قيام أى تدخل لامبرر له في ممارسة الحرية العامة وعدم ابعاد أو اعتقال أى شخص الا طبقا للاجراءات القانونية ؛

١٥ — وتكرر الاعراب عن اقتناعها بأن المستقبل الأمثل لرواندا — اوروندى يقوم في نيل الاقليم الاستقلال كدولة واحدة متحدة مركبة ؛

١٦ — وترى أن التنفيذ التام لكافة أحكام هذا القرار يسمح للجمعية العامة ، في دورتها السادسة والعشرين ، بالنظر في انهاء اتفاق الوصاية في أقرب تاريخ ممكن .

الجلسة العامة ١٩٤
٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦١

*

* *

قامت الجمعية العامة ، في جلستها العامة رقم ١٩٤ المنعقدة في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ، بتعيين أعضاء اللجنة الخاصة المنشأة بموجب أحكام الفقرة ٦ (ب) من القرار الوارد أعلاه .

وتتألف اللجنة الخاصة من الدول الاعضاء التالية : البرازيل ، وتونس ، وكندا .

القرار ١٦٠٦ (الدورة ١٥)

النظام العقارى والاصلاح الزراعي في رواندا — اوروندى

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى أن بعثة الأمم المتحدة الزائرة للأقاليم المشمولة بالوصاية في افريقيا الشرقية لعام ١٩٦٠ ، قد أفادت في تقريرها عن رواندا — اوروندى أن مسألة احداث التغييرات اللازمة في النظام العقارى قد اصبحت اكثر الحاحا منذ وقوع اضطرابات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، وأن الوضع القائم يشكل عقبة في سبيل استتباب السلم الدائم في البلاد ويمنع استغلال الأراضي استغلالا رشيدا يتعذر بدونه انماء الزراعة وتربية الماشية على الوجه الصحيح[1] ،

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (م و/١٥٥١) ، الوثيقة م و/١٥٣٨ ، النبذة ٤٩٤ .

واذ تشير الى أن مجلس الوصاية قد اتخذ في دورته السادسة والعشرين التوصية التالية :

„ ان المجلس ، اذ يلاحظ الحاجة الى احداث اصلاحات أساسية في النظام العقاري في الاقليم المشمول بالوصاية ، يعرب عن أمله في أن توجه الهيئات التمثيلية التي سيجرى انشاؤها في رواندا ـ اوروندى ، اهتمامها العاجل لهذه المشاكل[١] „ ،

واذ تشير الى أن كلا من مجلس الوصاية ولجنة انماء الاقتصاد الريفي قد أجريتا في الماضي مختلف الدراسات عن مشكلة السكان واستغلال الأراضي والنظام العقاري في رواندا ـ اوروندى ،

واذ تذكر أن كلمة أغلبية مقدمي العرائض متفقة على أن هذه المشكلة حيوية بالنسبة الى الاقليم ،

واذ ترى أن ايجاد نظام عقاري مرن أساسي للتطور السلمي وللانماء الاقتصادى المرضي في الاقاليم المستقلة الجديدة ،

١ ـ توصي السلطة القائمة بالادارة بأن تطلب على وجه السرعة الى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن توفد ، بمقتضى برامج المساعدة الفنية ، بعثة من الخبراء لدراسة مشكلة النظام العقاري واستغلال الأراضي في رواندا ـ اوروندى ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، بغية معرفة مدى مساس النظام الحالي بالانماء الاقتصادى والاجتماعي في الاقليم ، وللتوصية بالتدابير الاصلاحية اللازمة ؛

٢ ـ وتعرب عن أملها في أن ينظر مكتب المساعدة الفنية والوكالات المتخصصة المعنية بعين العطف في هذا الطلب .

الجلسة العامة ٩٩٤
٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦١

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع/ ٤٤٠٤) ، الباب الثاني ، الفصل الثاني ، النبذة ١٨٤ .